

الاقتصاد

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العُماني تحقيق نمو اقتصادي مستقر، مع المحافظة على معدلات تضخم منخفضة وفائض في المالية العامة، مدعوماً بموارده من النفط والغاز، إلى جانب قطاع خدمات متنوع. وتتراوح التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان خلال عام 2026 بين 2.6% و4%، بما يعكس توسعاً اقتصادياً معتدلاً وشاملاً عبر مختلف القطاعات. ويُقدَّر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد بنسبة 2.9% في حين تتوقع وزارة المالية أن يصل النمو إلى 4%. وذلك اعتماداً على مستويات إنتاج النفط وسرعة تنفيذ الإصلاحات في القطاعات غير النفطية. ومن المتوقع أن تقود القطاعات غير النفطية، بما في ذلك الإنشاءات، والصناعة التحويلية، والخدمات اللوجستية، وقطاع الخدمات، مسيرة النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040. ويشهد الاقتصاد العُماني تحولاً من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو والتوسع، مدعوماً بمزيج من السياسات الاقتصادية الهيكلية المتحفظة وجهود التنويع الاقتصادي، الأمر الذي أسهم في تعزيز الجدارة الائتمانية للسلطنة ورفع تصنيفها الائتماني إلى درجة استثمارية مستقرة.

النتائج المالية:

للفترة المالية للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2026، حققت الشركة إيرادات إجمالية بلغت 7.695 ألف دينار، بالمقارنة مع 7.632 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وبلغ صافي ربح الشركة بعد الضريبة ومخصص خسائر الائتمان 1.761 ألف دينار خلال الفترة، مقارنةً بـ 1.689 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة 4.26%.

كما بلغ إجمالي محفظة مدينو الأقساط للشركة في 30 يونيو 2026 مبلغ 139 مليون دينار.

بلغ إجمالي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والأرباح المجنبة على ذمم التمويلات المدينة 139 مليون دينار في 30 يونيو 2026.

وبلغ إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة والفوائد الاحتياطية على ذمم التمويل بالتقسيط 13.141 مليون دينار، كما في 30 يونيو 2026.

التحديات

لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر مستمرة تتمثل في تقلبات أسعار النفط، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية، وتعطل حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الظواهر المناخية المتطرفة. كما يواصل القطاع المصرفي مواجهة تحديات ناجمة عن التطورات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي، وضعف نمو الائتمان، وتراجع جودة الأصول، وغيرها من العوامل. وفيما تتمتع سلطنة عُمان بموقع استراتيجي عند ملتقى أهم خطوط الملاحة البحرية العالمية، الأمر الذي يوفر فرصاً واعدة للنمو، فإن هذا الموقع يجعلها أيضاً أكثر عرضة للمخاطر الأمنية الإقليمية والتحديات المرتبطة بحركة الشحن البحري. ويرى صندوق النقد الدولي أن أي تراجع هيكلي في الطلب الخارجي قد يؤثر سلباً على مستهدفات السلطنة من الإيرادات غير النفطية، نظراً لاعتمادها بصورة كبيرة على تصدير المنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية واللدائن (البلاستيك) إلى الأسواق العالمية.

التوقعات

لا نزال نتوقع استمرار التحديات خلال الفترة المقبلة، مع نظرة تفاؤلية حذرة. وتتمتع الشركة بقاعدة رأسمالية قوية، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال 31.84% بما في ذلك (السندات المجانية القابلة للتحويل الإلزامي إلى أسهم) كما تحتفظ باحتياطي سيولة قوي يتمثل في ودائع نقدية لدى البنوك التجارية، يتم توظيفها بكفاءة لدعم إدارة الخزينة.واستنادًا إلى هيكل رأسمالي متين، وصافي قيمة مرتفع، ومحفظة تمويل ذات جودة عالية، ومستويات سيولة قوية، وانخفاض نسبة القروض غير العاملة إلى أدنى مستوياتها، إلى جانب ارتفاع نسبة تغطية الأصول غير العاملة، فإن الشركة على ثقة بقدرتها على تحقيق نتائج مالية مرضية خلال الفترة المقبلة.

شكر وعرفان:

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، يسرّني أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – تقديرًا لتوجيهاته الحكيمة ورؤيته الرشيدة التي تسهم في ترسيخ مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز مسارات التقدم والازدهار في ربوع الوطن.

كما أوجه الشكر إلى كل الجهات الرقابية، البنك المركزي العماني، هيئة الخدمات المالية وإلى البنوك التجارية والمؤسسات المتعاملة معنا وعملاء الشركة على دعمهم وتعاونهم المستمر.

وأخيراً أوجه شكري الجزيل إلى إدارة الشركة وموظفيها على ولائهم وتفانيهم في عملهم.

خالد بن سعيد بن سالم الوهيبـي

رئيس مجلس الإدارة